

أوراق غير حزبية للتثورة المصرية

في

إستراتيجية جديدة للأمن القومي المصر

بعد ثورة 25 يناير

أ.د. محمد قدرى سعيد

**أوراق غير حزبية للثورة
المصرية** هو الإصدار الجديد
لشركاء التنمية للبحوث
والاستشارات والتدريب، والذي
يستهدف تقديم عدد من التوصيات
لصناع القرار السياسي في مصر في
كافة مجالات التنمية، وذلك مساهمة
منهم في طرح أساس علمي لسياسات
التنمية في مصر، ويأملون أن يكون
ذلك خطوة على طريق تفعيل نموذج
رشيد في صنع القرار.

وقد أشترك في كتابة تلك الأوراق
نخبة من أبرز الخبراء المصريين
المشهود لهم بالكفاءة والاستقلال.

ما جرى في مصر منذ تفجرت ثورة 25 يناير 2011 أعاد طرح أسئلة كثيرة حول موضوعات ومفاهيم جوهرية من بينها "الأمن القومي المصري"، وكيفية توصيفه، وضرورة وضع إستراتيجية جديدة له في ظل ما وقع من أحداث داخل مصر وخارجها، وما استجد من مُتغيرات في محيطها الجيوستراتيجي القريب والبعيد. والأمن بكل عناصره وصوره كان من أول ما تأثر باندلاع الثورات الجماهيرية في المنطقة، ودعوتها إلى التغيير السياسي، وتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان، ووضع نهاية لاحتكار السلطة والفساد، وترسيخ أسس جديدة لانتخابات ديمقراطية سليمة وقواعد صارمة للمحاسبة. فمن نظام أحادي مُستأثر بالسلطة لسنوات طويلة، إلى نظام جديد يسعى إلى مشاركة حقيقية لكل ألوان الطيف السياسي في مصر، ومعه سوف تتبدل خريطة مجلس الشعب (البرلمان) عما كانت عليه من قبل، وما سوف يترتب على ذلك من أن السياسة الخارجية والأمنية المصرية سوف تكونان موضعاً للنقاش والنقد والتعديل والتغيير بعد أن كانت من قبل سرا مُغلِقاً. ولعل من أهم اشتراطات نجاح هذه الأهداف، وضمان الخروج الأمن من هذه المرحلة بالغة التعقيد، يتمثل في القدرة على فتح كل الملفات دون قيود أو حساسيات، وتأسيس قاعدة قوية ومرجعية عامة لكافة القوى المشاركة في إدارة الدولة في مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية. ويُعد ملف الأمن القومي من أكثر الملفات أهمية المطلوب فتحه في تلك الفترة الحساسة من تاريخ مصر. وتستهدف هذه الورقة النظر في المحاور الإستراتيجية للأمن القومي المصري، وتعريف أبعاده في الداخل والخارج، وتغييراته الزمنية الآنية والمستقبلية، ويمكن تقسيم الموضوع إلى خمس محاور رئيسية:

الأول: تحديد الأهداف والأوليات.

الثاني: تعريف مصادر التهديد الآنية والمُحتملة للأمن القومي المصري

الثالث: الخيارات المطروحة نحو إستراتيجية فعالة للأمن القومي المصري

الرابع: الإطار التنظيمي لإدارة المصالح المصرية العليا وقضايا الأمن القومي

الخامس: مُتغيرات السياسة الخارجية والأمن القومي

أولاً: تحديد الأهداف والأوليات

الهدف الرئيسي لأية إستراتيجية للأمن القومي تتلخص في حماية الشعب المصري والدفاع عن أرضه ونمط حياته وقيمه العامة ضد أي اعتداء خارجي ومدى امتلاكه لعناصر القوة المُناسبة مع توفير مناخ أمن لاقتصاد مُستقر يهدف إلى تحقيق مُستويات عالية من الرخاء والأمن والحرص على مشاركة الدول الأخرى في تحقيق استقرار عالمي وإقليمي مبنى على التعاون والثقة المشتركة ونشر المبادئ الديمقراطية على كل الأصعدة. ولتحقيق هذه الأهداف يجب أن تُبنى إستراتيجية الأمن القومي المصري على الآتى:

- تحقيق المُصالحة والوحدة الوطنية وتأمين الجبهة الداخلية ضد مُحاولات الاختراق من الخارج أو الصدمات السياسية والاجتماعية في الداخل.

- ترسيخ الديمقراطية من خلال إصلاح سياسي مُستدام، والنظر إليها بوصفها صمام أمان في مُجتمع مُتعدد الاتجاهات الفكرية، والعمل على استيعاب المُجتمع المدني بكل أطيافه مع تبنى فكر الاستيعاب ورفض "الإقصاء" و "الاستبعاد" في إطار يحظى بالاحترام المُتبادل بين طوائف المجتمع.
- تحقيق العدالة وإنفاذ حكم القانون لتحقيق السلام الاجتماعي والتماسك الوطني والتضامن بين أطياف الوطن الواحد.
- الاهتمام الاجتماعي بمنظومة "المعلومات" كعامل أساسي في أية منظومة ديمقراطية وأمنية سليمة، على أن يتحقق ذلك من خلال سياسات تقوم على الشفافية، وبناء شبكات معلوماتية، وإدارة حوارات مُستمرة بين أطياف الشعب الواحد مع التسليم بتنوعه.
- تخطيط التنمية الشاملة على قاعدة تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع العائد القومي ومبدأ تكافل الفرص.
- تطوير التعليم والبحث العلمي والتكنولوجي، وربطه باحتياجات الأمن بمستوياته المختلفة، وكذلك ربطه بخدمة التنمية الشاملة.
- إعطاء دور مُناسب لمنظمات المجتمع المدني بهدف مُساهمتها في مجهود التنمية الشاملة وخاصة تنمية الموارد البشرية.
- الحرص على مُعالجة الاختلال في التوازن الاستراتيجي وبخاصة في المجالين العسكري والاقتصادي مع القوى الخارجية المختلفة، وفي المناطق المُؤثرة في الأمن المصري وتشمل إثيوبيا، وسيناء وفلسطين وإسرائيل وليبيا والسودان وحوض البحر الأحمر وحوض النيل والبحر الأبيض المتوسط وتوفير الضمانات المُستقرة والبعيدة المدى للمحافظة على حقوق مصر في مياه النيل ومقاومة محاولات الانتقاص منها أو تهديدها.
- التعامل مع القضية الفلسطينية ليس فقط بحكم تأثيراتها المُباشرة على الأمن القومي المصري ولكن أيضا بوصفها المدخل الأنسب لاستعادة مصر لدورها العربي والإقليمي.
- نشر وتعميق الوسطية في الخطاب الديني الإسلامي واحتواء نزعات التطرف والإرهاب.
- ارتكاز العلاقات مع كافة القوى الدولية على المصالح المُشتركة، واستقلالية القرار المصري، والاعتراف المتبادل بالمصالح المشروعة لكل طرف في المنطقة، واختيار الحوار بديلا للصدام الثقافي أو السياسي، وتبنى مشروعات إقليمية يتحقق منها التواصل البري والبحري والجوى.

ثانيا: مصادر التهديد الحالية والمستقبلية

اقتصر مفهوم "الأمن القومي" لفترة زمنية طويلة على الجانب العسكري لحماية الدولة واستمرار بقاؤها في مواجهة التهديدات العسكرية، لكن هذا المفهوم تغير ليشمل على تهديدات غير نمطية مصدرها ناشئ من تقلبات الطبيعة مثل الفيضانات والزلازل والأوبئة وشح الغذاء والمياه والطاقة. ومع تعقد الحياة، وبسبب الثورة التكنولوجية، سوف نتوقع المزيد من أنواع التهديدات لم تكن موجودة من قبل. وفي إطار ما يجرى من تغييرات ثورية في المنطقة يمكن التنبؤ بمصادر تهديدات جديدة بجانب التهديدات النمطية والتي كانت موجودة من قبل، مثل:

- التهديدات الناشئة من التحولات الثورية، وما ينشأ عنها من عدم استقرار، وظهور موجات جديدة من النشاط الإرهابي، ومحاولات اختراق قادمة من الخارج، فضلا عن

- غياب دولة المؤسسات، أو قيام مؤسسات تفتقر للشرعية أو عدم خضوعها لآلية الرقابة والمساءلة وانتشار الفساد حتى يتحقق الاستقرار للنظام الجديد.
- التهديد الإسرائيلي (عسكري) اختراقات أمنية واستخباراتية- واقتيال أزمات واستنزاف الشعور الشعبي- تكثيف الضغوط على الفلسطينيين- شن عمليات عسكرية محدودة في لبنان أو ضد قطاع غزة-تعميق النفوذ الأمني والاقتصادي في بعض الدول العربية). ومن الواضح أن الصراع العربي-الإسرائيلي سوف يستمر في ترك تأثيرات سلبية ليست قاصرة فقط على الإسرائيليين والفلسطينيين ولكن أيضا على مجمل العلاقات بين دول الشرق الأوسط من الخليج إلى المغرب. ولنا أن نتخيل حجم الخسائر الاقتصادية والبشرية الناتجة من هذا الصراع، والقصور الاقتصادي الناتج من استمراره، وتجميده للعلاقات الإنسانية بين أطرافه لسنوات وعقود.
 - انتشار استخدام الصواريخ في حروب المنطقة مع امتلاك إيران لترسانة صاروخية متنامية في العدد والمدى وقابلة للاستخدام في أية لحظة وكذلك انتشار نظم الصواريخ المضادة للصواريخ.
 - مصر ليست بعيدة عن سياق التسلح في المنطقة وهذا يربطها بعلاقات دولية يجب الحفاظ عليها وخاصة مع الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي. ويجب على مصر أن تحافظ على دورها الأمني في المنطقة وما تقوم به من تدريبات على المستوى الإقليمي والدولي. ولعل توقف تدريبات "النجم الساطع" مع كل من مصر والولايات المتحدة ودول أخرى من المنطقة وخارجها لعدة سنوات طويلة إلا أن ذلك لن يمنع استمرارها بعد ذلك أو أن تستأنف مصر عمليات مثلها مرة أخرى بعد أن تخرج من الصعوبات التي تواجهها الآن.
 - وكذلك التهديدات الناشئة من حالة التغييرات الثورية في مصر وخارجها وسقوط آلاف القتلى بسببها ولفترات طويلة، وكذلك التهديدات الناشئة من حالة التمزق والانقسامات في السودان وما يتولد من ذلك من أعباء على الأمن القومي المصري، وتعمق النفوذ الغربي في دولة جنوب السودان واتساع النفوذ والتواجد الإسرائيلي فيها وأثره على الأصدقاء الأمنية والعسكرية وتوتر صور التعاون المستقل مع الدول العربية. ويضاف إلى ذلك تأثير ما يحدث في سوريا وليبيا واليمن من قلاقل، وما ينعكس في هذه الدول على الأمن المصري بسبب الهجرة وتأثير ذلك على معادلات القوى في المنطقة، وصعود قوى أخرى تحاول الاستيلاء على هذا الدور مثل تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط، ويبرز على الصعيد الإفريقي دور لكل من إثيوبيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا.
 - التهديدات المتزايدة في البحر الأحمر سواء بفعل عصابات القرصنة التي تهدد طرق التجارة وقناة السويس على وجه الخصوص أو في ضوء التواجد العسكري الأمريكي والإسرائيلي في مواقع مهمة في مدخل باب المندب وغرب المحيط الهندي.
 - وبجانب الأمن التقليدي يجب أن تُعنى إستراتيجية الأمن القومي على حماية المواطنين ضد الكوارث الطبيعية ومخاطر التكنولوجيا النووية وآثارها الخطيرة الممتدة في الزمان والمكان وما يتبعه من تلوث للهواء والمياه ولعقود طويلة. ومن الملاحظ أن في المنطقة العربية بما في ذلك مصر تُوجه إلى استخدام الطاقة النووية في التطبيقات السلمية وما يتبع ذلك من خطط لبناء مفاعلات نووية في دول مثل الإمارات ومصر والأردن والمغرب وتركيا.

ثالثا: نحو إستراتيجية فعالة للأمن القومي المصري

يتأثر الأمن القومي بعناصر داخلية وخارجية يتم التعامل معها في الدول الديمقراطية من خلال منظومة فكرية تهدف إلى تحقيق التنمية والسلام والرخاء ونظام حكومي قادر على إدارة الحياة بكفاءة وعدل. وأول هذه العناصر "الديمقراطية"، وتُعنى في الأساس بالإصلاح السياسي واستيعاب المجتمع المدني بكل أطيافه. ويؤكد العنصر الثاني على "العدالة وإنفاذ القانون" وهو جانب يجب أن تُعنى به أية رؤية للأمن القومي تهدف إلى تحقيق السلام الاجتماعي والتماسك والتضامن بين أطياف الأمة. ويتطلب ذلك وضع إستراتيجية للأمن القومي مُشاركة مع أطياف عديدة من المفكرين والإستراتيجيين والمتخصصين من الحكومة، ورجال الأعمال، والعسكريين والأكاديميين القادرين على استكشاف خريطة التهديدات الأمنية وتحليلها وكيفية التعامل معها، والخيارات والبدائل المطروحة أمام صانع القرار المصري، وتنتقل هذه الخيارات من عدة حقائق أمنية أساسية تتمثل في الآتي:

- أن النظام السياسي القادم في أعقاب انتهاء الفترة الانتقالية لا يمكن أن ينفصل عن الحالة الثورية التي صاغتها ثورة 25 يناير 2011؛ فالمطلوب ليس مجرد عملية إصلاح لأوضاع قائمة انطوت علي عديد من السلبيات أو حتي جرائم وإنما هي طفرة نوعية في تاريخ الدولة المصرية بل والأمة العربية كلها يمكن من طريقها استعادة منظومة القيم التي وفرت الحماية للمجتمع والدولة عامة من أخطار التمزق والحروب الأهلية، ومهدت أيضا ما يؤدي في المستقبل استعادة مصر لدورها الإقليمي والعربي.
- أن الانتماء المصري للعرب والعروبة هو حقيقة ثابتة يصعب تجاهلها، كما أنه يصعب أيضا تصور استغناء العرب عن مصر تحت أي ظرف، وإذا كانت بعض القوي العربية تستشعر خطرا علي مستقبلها كنتيجة مباشرة لثورات الربيع العربي المُرشح امتدادا لكافة الشعوب العربية، فإن ذلك لا ينفي أن المخاطر الخارجية ترتب تأثيرات أقوى وأكثر تهديدا لجميع الدول العربية مهما تحسن وراءها قدرات اقتصادية أو حماية أجنبية أو عزلة قُطرية.
- أن استعادة مصر لعمقها الإفريقي لا بد أن يبدأ بمجموعة دول حوض النيل، وبقدر ما قد تشهد العلاقات مع هذه المجموعة من فرص للتطور والتقدم بقدر ما يُساعد ذلك علي اكتساب زخما في الساحة الإفريقية هي في أشد الحاجة إليه، وبما يوفره كمجال حيوي منفتح للاقتصاد والثقافة المصرية، وداعم لفرص التنسيق السياسي والأمني مع كافة القوي ذات الثقل في القارة الإفريقية.
- عدم القدرة علي تجاهل مصالح القوي الدولية والإقليمية داخل الوطن العربي، وإذا كان عظم المصالح قد دفع هذه القوي لفرض هيمنتها علي القرار العربي، والتصدي لأية محاولات جادة للتكامل، أو إقامة منظومة للأمن القومي تحد من هذه الهيمنة، فعلينا أن ندرك صعوبة إجراء تعديلات جذرية في المعادلات الإقليمية السائدة في الفترة القصيرة القادمة.
- استكمال بناء الدولة في الداخل في أسرع وقت ممكن، ويشمل ذلك بناء دولة المؤسسات في إطار عقد اجتماعي جديد يتم صياغته من خلال الدستور، واعتبار قضية التعليم قضية أمن قومي في الأساس باعتبارها الوسيلة الوحيدة تقريبا التي يمكن من خلالها أن تقدم مواطننا قادرا علي حماية استقرار الدولة المنشودة علي كافة الأصعدة.
- البدء في وضع خطة تنمية تركز علي مبادئ العدالة الاجتماعية، وتقليل نسبة الفقر، واستيعاب العمالة المهاجرة وقصرها قدر الإمكان علي الخبرات النادرة التي تحتاجها الدولة العربية وتلعب دورا مهما في خدمة أهدافها التنموية، فضلا عن معالجة مشكلات الهجرة غير الشرعية، وأخيرا تحقيق الاستفادة الممكنة من العلماء المصريين والعرب عامة في الخارج، والحد من الاعتماد علي المعونات الخارجية المشروطة بقواعد مكلفة.

- اعتبار تنمية مناطق الحدود في سيناء والصحراء الغربية والجنوب (حلايب وشلاتين والعوينات) ضرورة ملحة للأمن القومي وبما يقتضي تحويلها إلى مجتمعات متكاملة وخلق كتل سكانية تدعم الإستراتيجية الدفاعية لمصر.
- تكثيف التواجد المصري في كل من ليبيا والسودان واليمن وسوريا، فبرغم المشكلات السياسية والأمنية المعقدة التي قد تواجهها هذه الدول في المرحلة القادمة إلا أن أهميتها الإستراتيجية للأمن القومي المصري حقيقة لا يمكن تجاهلها، ولا شك أن برامج إعادة البناء التي تحتاجها هذه الدول بعد انتهاء أزماتها الحالية تقدم الإطار الأمثل لتنمية الدور المصري والذي يستلزم التحضير له منذ الآن.
- العمل على اندماج دول المغرب العربي في العمل العربي المشترك بمستوياته السياسية والاقتصادية والثقافية، والتخطيط لتحرك مصري منظم لتأسيس مجموعة عربية للتعاون الاقتصادي تكون بمثابة النواة لوحدة اقتصادية عربية شاملة في المدى الطويل. وتكثيف التعاون الأمني والعسكري مع من يرغب من الدول العربية بهدف بناء عقيدة عسكرية مشتركة تساهم في تعديل التوازنات الإستراتيجية الإقليمية قدر الإمكان، ويمكن أن يمثل الخطر الناجم عن عمليات القرصنة في البحر الأحمر ومقاومة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في البحر المتوسط منطلقا لهذا النوع من التعاون، ومكافحة الإرهاب مع الدول الأخرى في التحري والمتابعة مع كافة الأطراف الإقليمية والدولية. والسعي المستمر لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.
- أن يُعطى لأمن الحدود أهمية خاصة، وأن تُستغل التكنولوجيات الجديدة في رصد التهديدات التقليدية وغير التقليدية العابرة للحدود، وأن تتحول هذه المناطق إلى نقاط تكامل حضاري وحاجز ضد التهريب والإرهاب. ففي السنوات الأخيرة أصبحت سيناء ساحة للقاعدة، وقوى أخرى إرهابية تُمثل خطرا على مصر ودول أخرى مثل الأردن، وتُعد علاقات مصر مع عديد من القوى في المنطقة، فسيناء تاريخيا لعبت دور جسر مرت عليه قوى كثيرة، وسوف يكون لها دور حديث في المستقبل من خلال السياحة والتجارة والتواصل عبر قناة السويس، ولن يتحقق ذلك بدون الخلاص من القوى الإرهابية المُتطرفة الدينية المُسلحة ولن يتحقق ذلك إلا بالتعاون الإقليمي والدعم المالي من دول مثل المملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج. ومن الجانب العسكري يتبنى الجيش المصري عمليات عسكرية للقضاء على الإرهابيين بجدية وبتنسيق مع كل القوى الأخرى ذات الأهمية والتي تهمها تحقيق هذا الهدف.
- أن تتبنى إستراتيجية الأمن القومي المصري مشروعا للبنية التحتية الإقليمية في الشرق الأوسط من طرق وسكك حديدية وشبكات طاقة ومعلومات وتكثيف التعاون الإقليمي في مجالات الطاقة المُتجددة. ودعم وتقوية جامعة الدول العربية باعتبارها الإطار التنظيمي الأنسب حتى الآن لتفعيل العمل العربي المشترك في كافة القطاعات مع التركيز على تنشيط مبادرات إصلاحها من الداخل، وتطوير المنظمات العربية المُتخصصة التي لا تسبب كثيرا من المصادمات وفي مقدمتها المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، مع استحداث منظمات جديدة تكفل التواصل العرضي على المستوى الشعبي خاصة الشباب، والعلماء العرب، والمجتمع المدني، وغيرها من القطاعات الشعبية المختلفة وكذلك تمكين الأزهر من استعادة دوره التاريخي في آسيا وإفريقيا ليس فقط في مجال تطوير الخطاب الديني فقط بل ونشر اللغة والثقافة العربية أيضا.
- أن تتبنى مصر في المستقبل برنامجا نوويا للطاقة والأمن وأن تجعل من منطقة "الضبعة" مركزا إقليميا تعمل فيه جماعات بحثية من الدول المُطلعة على المتوسط.

رابعاً: الإطار التنظيمي لقضايا الأمن القومي المصري

تقتضي طبيعة المرحلة التاريخية التي تمر بها البلاد وما تشهده من تعديلات جذرية في منهج صناعة القرار القومي فإننا نقترح إجراء عدد من التغييرات التي تتمثل في الآتي: استحداث منصب مستشار للأمن القومي يكون علي رأس مجلس للأمن القومي **وتتلخص مهامه في الآتي:**

- التنسيق بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات المعلومات علي مستوي الدولة للحد من التضارب فيما بينها.
- وضع "التقديرات الإستراتيجية" بمعاونة مجموعة مُنتقاه من ذوي الخبرة ومناقشتها مع كافة المؤسسات المعنية في ضوء طبيعة القضية المطروحة قبل رفعها لرئيس الدولة.
- وضع رئاسة فريق لإدارة الأزمات والتعامل مع الكوارث علي المستوي القومي كلما اقتضي الأمر وذلك والعمل بالتنسيق مع كافة الأجهزة المعنية.
- التواصل مع المؤسسة التشريعية بالحوار المباشر مع لجنة الأمن القومي وتزويدها بملخصات وافية عن الموقف السياسي لبناء قاعدة معلوماتية مشتركة مع المشرعين.
- إعداد الوفود المهمة المسافرة للخارج في مهام رسمية وتزويدها بموجز عن الموقف السياسي العام وشرح أبعاد المواقف المصرية تجاه القضايا الحيوية.
- فتح قنوات تواصل مُنظمة مع الإعلام ومنظمات المجتمع المدني لشرح أبعاد ومبررات القرارات السيادية وخلق قاعدة للفهم المشترك مع هذه الأطراف.
- إنشاء جهاز جديد للأمن السياسي الداخلي يتولى المهام التي تتعلق بالداخل والتي تدخل ضمن مسئولية المخابرات العامة مثل مقاومة التجسس ومحاولات الاختراق الخارجي، وحقن التأثيرات الضارة في البيئة السياسية المصرية، والمهام التي يتولاها جهاز الأمن الوطني (أمن الدولة سابقا) التابع لوزارة الداخلية خاصة فيما يتعلق بمقاومة الإرهاب وتجفيف منابعه وبما يضمن تفرغ المخابرات العامة للعمل الخارجي وتفرغ الداخلية للمهام الشرطية في الداخل.
- وضع آلية دستورية للرقابة التشريعية علي كافة المؤسسات الرقابية والأمنية بما يوفر الضمانات الأساسية للمواطنين ويتيح الفرصة للمؤسسة التشريعية للمشاركة بفعالية في قرارات الأمن القومي ومراجعة أداء الأجهزة الرقابية بصفة دورية ومقننة.

خامسا: مُتغيرات السياسة الخارجية والأمن القومي

من بداية النصف الثاني من عام 2013 برز مُتغيران مُهمان أثرا بدرجة واضحة في السياسة الخارجية المصرية وعلاقتها بالأمن المصري. **الأول: العلاقة بين مصر وإيران** وما هو متصل بأمن البلدين من منظور التاريخ المُشترك ومن دور البلدين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد عبرت الخارجية المصرية عن ذلك بأهمية العلاقة بين البلدين، وأنهما يُمثلان قوتين إقليميتين كبيرتين قادرتين على أداء دور مُشترك فعال على المستويين الإقليمي والدولي وقد عينت إيران مُؤخرا سفيراً لطهران في القاهرة لأول مرة منذ 30 عاما. والتوجه الآن يُركز على دول الخليج وعلاقتهم المُستقبلية مع إيران وتبادل الأفكار معها من خلال زيارات وحوارات مُشتركة آخرها كانت "حوارات أمنية" انعقدت على مستوى القمة في البحرين في 6-8 ديسمبر 2013 وحظيت بأهمية خاصة لأنها أتت بعد الاتفاق النووي بين الغرب وإيران. وانضمت لهذه الحوارات المملكة العربية السعودية على أساس أنها خطوة أولية تُركز على الوضع الإيراني النووي وتأثير ذلك على الخليج والشرق الأوسط والهدف إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ومن بينها الأسلحة النووية في إطار تعاوني

وجماعي. ويبدو في أن عام 2014 سوف يُطلب من إيران أن تنضم إلى ذلك الجهد الجماعي وأن تتعامل مع هذه النقاط الساخنة بانفتاح وبجدية.

والثاني العلاقة بين مصر وإسرائيل بعد 30 يونيو جيدة بشكل عام لكن يشوبها الغموض في كثير من الأحيان. قبل الثورة المصرية 2011 اتخذت إسرائيل بعض الإجراءات الأمنية بما يختص مراقبة وحماية حدودها مع مصر واستخدمت فيها طائرات بدون طيار Drones لمراقبة الحدود وما يحدث في سيناء وحشدت في بعض الأحيان قوات قرب الحدود لتفادي أي إجراء مفاجئ من الطرف المصري أو أية تغييرات قد تنشأ على الحدود المصرية من جراء عمليات مفاجئة من الإخوان المسلمين بما قد يمس اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، ولاشك أن الطرفين الإسرائيلي والمصري في حالة حيرة بما يمكن أن يحدث لاتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر كما يبدو أن إسرائيل تراهن على خسارة القوى الإسلامية المضادة ونجاح الجيش المصري في حماية القوى السياسية المدنية المضادة وقدرتها على تفادي حرب أهلية في مصر.

ترقبوا صدور الأعداد التالية من أوراق غير حزبية:

1- إستراتيجية جديدة للأمن القومي المصري.

2- سياسة خارجية لمصر الديمقراطية.

3- السياسة المائية لمصر

4- مواجهة الفقر والنهوض بالعشوائيات.

5- السياسة الصناعية في مصر.

6- السياسة الصحية في مصر.